

هروب 11 مليار دولار من الأموال الساخنة الجنيه المصري تحت رحمة المستثمرين الأجانب والاقتصاد يدفع ثمن الفشل الحكومي



السبت 4 يوليو 2026 12:00 م

كشفت بيانات وزارة المالية المصرية عن خروج نحو 11 مليار دولار من استثمارات الأجانب في أذون وسندات الخزانة خلال مارس، لتهبط حيازاتهم إلى 27.1 مليار دولار، أدنى مستوى منذ سبتمبر 2025، في ضربة جديدة تكشف هشاشة اعتماد الاقتصاد على الأموال الساخنة

وبعيد هذا النزوح الضخم للأموال الأجنبية كشف ثمن السياسات التي ربطت استقرار الجنيه بأموال سريعة الهروب، بينما يتحمل المصريون فاتورة كل خروج مفاجئ عبر تراجع العملة وارتفاع الأسعار وتضخم خدمة الدين واستنزاف موارد الدولة

11 مليار دولار تغادر وتكشف هشاشة رهان الحكومة

وبالتالي، فإن الرقم لا يعبر عن حركة عابرة في سوق الدين، بل يكشف مدى اعتماد الحكومة على مستثمرين يدخلون بحثاً عن عائد مرتفع ثم يغادرون فور تبدل المخاطر، تاركين سوق الصرف تحت ضغط مباشر

كما أن بيانات البنك المركزي أظهرت انخفاضاً أكبر في أرصدة الأذون بلغ نحو 15 مليار دولار، وهو فارق يرتبط جزئياً بخروج فعلي، وجزئياً بانخفاض قيمة الأرصدة عند تحويلها إلى الدولار بعد تراجع الجنيه

وفي هذا السياق، يرى خبير التمويل والاستثمار وائل النحاس أن خروج الأموال الساخنة في تلك الفترة يرتبط بمواسم جني الأرباح وانتهاء بعض الاستحقاقات، لكنه أشار أيضاً إلى أن الحرب وارتفاع الدولار دفعا مستثمرين إلى عدم التجديد

ومن جهة أخرى، يحذر النحاس من أن الاعتماد على الأموال الساخنة وسندات الدين القصيرة يزيد هشاشة الاقتصاد، لأن هذه التدفقات ترتبط بسرعة الخروج وتضغط عند الأزمات على سعر الصرف واحتياطي النقد الأجنبي

علوة على ذلك، يذهب الخبير الاقتصادي هاني توفيق إلى أن الأموال الساخنة ليست شراً مطلقاً، لكنه يربط جدواها بكيفية استخدامها، محذراً من توظيفها في سد فجوات استهلاكية لا تنتج دولارات جديدة

وبناء على ذلك، فإن الأزمة ليست في دخول الأموال وحده، بل في اقتصاد يرفع الفائدة لجذبها ثم يستخدم العائد لتغطية احتياجات عاجلة، من دون إنشاء قاعدة إنتاجية قادرة على تعويض خروجها لاحقاً

أما الأثر المباشر، فيظهر عندما يطلب المستثمر الأجنبي شراء الدولار للخروج، فتزداد الضغوط على العملة المحلية، ويرتفع عبء خدمة الدين، بينما تتحول تكلفة حماية السوق إلى فائدة أعلى يدفعها الاقتصاد كله

الجنيه رهينة التدفقات والمواطن يدفع فاتورة الهروب

ولزيادة الضغط، بلغ الدولار 54.78 جنيه خلال أبريل بعد تصاعد الحرب الإبرانية، بعدما كان قد لامس 46.85 جنيه للبيع في منتصف فبراير، وهو اتساع حاد يكشف حساسية السوق أمام الصدمات الخارجية والتدفقات المتقلبة

ورغم تراجع الدولار خلال يونيو بنسبة 5.8% إلى 49.16 جنيه للشراء و49.29 جنيه للبيع، فإن هذا التحسن لا يمحو حقيقة أن مستويات العملة ظلت أعلى بنحو 2% مقارنة بإغلاق عام 2025.

في المقابل، تقول خبيرة التخطيط الاستراتيجي والاقتصاد سالي صلاح إن قوة الجنيه لا تقاس بحركة قصيرة أمام الدولار، بل بالقوة الشرائية والإنتاج والصادرات، وترى أن التحسن الورقي قد يخفي ضعفاً أعمق في الاقتصاد

ومن ثم، فإن خروج 11 مليار دولار يعيد اختبار الرواية الرسمية عن استقرار سوق الصرف، لأن الاستقرار القائم على استثمارات قصيرة الأجل يظل رهينة قرار مستثمر أجنبي يستطيع المغادرة عند أول صدمة

كذلك، يحذر خبير الاستراتيجية وإدارة الأزمات مراد علي من اجتماع الضغوط الهيكلية والصدمات الخارجية في ما وصفه بالعاصفة الكاملة، حيث تتحول الحرب أو الاضطرابات سريعاً إلى ضغط على الدولار والأسعار والتمويل

لهذا، تبدو خطورة الأموال الساخنة في قدرتها على نقل الأزمة من أسواق الدين إلى حياة الناس، إذ يؤدي خروجها إلى ضغوط على الجنيه، ثم ارتفاع تكلفة الواردات والسلع والأدوية ومدخلات الإنتاج

وفي الوقت نفسه، تزيد الفائدة المرتفعة التي تستخدم لجذب تلك التدفقات من كلفة اقتراض الحكومة والقطاع الخاص، فتبتلع خدمة الدين موارد أكبر، بينما تتراجع فرص الاستثمار المنتج وخلق الوظائف وتحسين الأجور

وفوق ذلك، يلفت هاني توفيق إلى أن الاستفادة الحقيقية من التمويل الأجنبي تتطلب توجيهه إلى استيراد خامات ومستلزمات إنتاج يعاد تصديرها، بحيث يعود الدولار بأرباح تغطي كلفة التمويل وتتجاوز عائد أدوات الدين

وعليه، يكشف خروج مارس أن المشكلة ليست نقص الدولار وحده، بل طريقة إدارة العملة الصعبة، إذ يجري جذبها بعوائد مرتفعة ثم تصبح السوق مطالبة بتوفيرها سريعاً عندما يقرر أصحاب الأموال مغادرة البلاد

ديون متزايدة واقتصاد ينتظر الصدمة التالية

وبالمثل، تربط سالي صلاح أزمة الجنيه بخلل أوسع في بنية الدين والإنفاق، معتبرة أن تحسن السعر الرسمي لا يعني تعافي الاقتصاد ما دامت القوة الشرائية تتراجع وخدمة الدين تستنزف الموارد العامة

غير أن الخطر الأكبر يظل سياسياً، لأن الحكومة تقدم تدفقات المال الساخن باعتبارها دليلاً على الثقة، ثم تتحمل الخزنة فوائد مرتفعة لإبقائها، بينما لا يملك المواطن حق محاسبة من صنع هذا الرهان المكلف

ومن زاوية أوسع، كتب أستاذ العلوم السياسية سيف الدين عبد الفتاح عن اعتماد الدولة على القروض باعتباره مساراً يضعف الثقة ويعمق الارتهان للديون، وهو نقد ينسجم مع مخاطر تمويل الفجوات بأموال سريعة الانسحاب

لذلك، فإن استمرار الاعتماد على أدوات الدين لجذب الدولار يربط القرار الاقتصادي بمزاج الأسواق الخارجية، ويجعل أي حرب أو رفع للفائدة العالمية أو خوف سياسي قادراً على سحب مليارات الدولارات في أسابيع

في المحصلة، لا يمثل تراجع الحيازات إلى 27.1 مليار دولار مجرد رقم مالي، بل إنذاراً من نموذج اقتصادي يستبدل الاستثمار المباشر والإنتاج والصادرات بتدفقات تبحث عن أعلى عائد وأسرع طريق للخروج

وبهذا المعنى، تصبح الأموال الساخنة أداة لتأجيل الأزمة لا حلها، لأن دخولها يدعم الجنيه مؤقتاً، بينما يراكم التزامات مرتفعة، ثم يكشف خروجها هشاشة السوق ويعيد الضغط على الأسعار والعملية والدين

وأمام ذلك، يحتاج الاقتصاد إلى تقليل الاعتماد على الاقتراض القصير، وتوجيه الموارد نحو الصناعة والزراعة والتصدير، وتوسيع موارد الدولار المستقرة، بدلاً من مطاردة المستثمر الأجنبي بفائدة مرتفعة يدفع ثمنها المصريون

وفي النهاية، يفصح خروج 11 مليار دولار خلال شهر واحد حدود السياسة التي بنت استقرارها على أموال عابرة، ويؤكد أن حماية الجنيه لا تبدأ من جذب المضاربين، بل من اقتصاد ينتج ويصدر ويملك مصادر دولار مستقرة